تحليل وقياس فاعلية أدوات السياسة المالية في النمو الاقتصادي بليبيا

سامي ساسي[1] *، يوسف مسعود[2]،
[1] جامعة ليبيا المفتوحة (ليبيا)
[2] الأكاديمية الليبية للدراسات العليا (ليبيا)

Analyzing and Measuring the Effectiveness of Fiscal Policy Tools in the Growth of the Libyan Economy

Sami Sasi [1,*] , Yusef Masoud [2]
[1] Libya Open University (Libya) & [2] Libyan Academy for Postgraduate Studies (Libya)

تاريخ الاستلام: 2024/12/28؛ **تاريخ المراجعة**: 2025/06/30؛ **تاريخ القبول**: 2025/12/31

ملخص: هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس طبيعة الفعالية التي يمكن أن تسهم به السياسة المالية في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي للمدة (1980-2023) باستخدام بيانات سنوية، واعتمدت الدراسة على أسلوبين تمثل الأول في: الأسلوب الوصفي الذي يستند إلى النظريات لاستقراء وتعقب ما ورد في الأدبيات والدراسات والأبحاث التطبيقية التي ناقشت موضوع الدراسة بالتحليل والقياس، أما الثاني فقد تجلى في أسلوب التحليل الكمي، عبر استخدام أدوات القياس الاقتصادي والإحصائي الحديثة، التي تمثلت في: ''Unit Root Tests''، و''Johansen cointegration tests''، بالإضافة إلى اختبار ''Vector Error Correction Model''، فضلا عن اختبار '' Granger Causality''، علاوة على اختبارات تقييم وقياس جودة أداء النموذج المقدر. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: أن سلوك النمو الاقتصادي يتأثر سلبا بالتغيرات التي تطرأ على حجم الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والتنموي في المدى الطويل والقصير، وأن الفاعلية الإيجابية للضرائب المباشرة وغير المباشرة في تعزيز النمو الاقتصادي اقتصرت على المدى الطويل، وغابت على المدى القصير.

الكلمات المفتاح: الضرائب المباشرة؛ النمو الاقتصادي؛ المدرسة الكلاسيكية؛ اختبارات جذر الوحدة.
تصنيف JEL: E62; O47; O53

Abstract: This study aims to analyze and measure the effectiveness of fiscal policy in achieving economic growth in the Libyan economy from 1980 to 2023. Using annual data, two methodologies were employed. Firstly, a descriptive method based on theories was used to extrapolate and track findings from the literature, studies, and applied research related to the subject. Secondly, an econometric method was applied, which included the Unit Root Test, Johansen cointegration tests, and the Vector Error Correction Model. Additionally, tests were conducted to evaluate and measure the quality of the performance of the estimated model. Finally, the study concluded that the economic growth has been negatively affected by changes in the amount of government spending—both current and developmental—over the long and short term. Furthermore, the positive effectiveness of direct and indirect taxes in enhancing the economic growth was found to be limited to the long term only.

Keywords: Direct Taxes; Economic Growth; The Classic School; Unit Root Tests.
Jel Classification Codes: E62; O47; O53

* المؤلف المرسل: الإيميل: Samisasi509@yahoo.com

I- تمهيد:

لقد أصبح تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بمستوى معين أمرا لا فكاك منه، خاصة بعد أن أدركت كافة دول العالم بأن السوق الموجودة في الوقت الراهن لا تتسم بالكفاءة، في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى ظهور ما يعرف بالآثار الخارجية للنشاط الاقتصادي، بصيغة صارت معها تحديد تكلفة الإنتاج الواقعية أمرا غير ممكن إن لم يكن مستحيلا، ولما كانت كافة الدول دون استثناء تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي، بات همها هو البحث عن أنجع السياسات الاقتصادية التي يمكن من خلالها التأثير في الأوضاع الاقتصادية والتقليل من الفوارق الاجتماعية، وتحقيق غايات السياسة الاقتصادية ككل، والتي تتضمن تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين المستوى المعيشي، وعدالة توزيع الدخل، والاستقرار الاقتصادي.

وتعد السياسة المالية بفضل ما تمتلكه من أدوات متعددة إحدى تلك السياسات التي تُمكن الدولة من تنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى تحقيق تلك الغايات، ومواجهة الاختلالات الاقتصادية، عبر التأثير بشكل مباشر من خلال أدواتها (الإنفاق الحكومي، الإيرادات العامة، والدين العام)، على مستوى الطلب الكلي، ومن ثم على مستوى النمو الاقتصادي، والتشغيل، والدخل القومي، ونمط توزيعه في ظل محدودية الموارد المتاحة للدولة.

وليبيا على غرار نظرائها من الدول النامية الساعية إلى تحقيق النمو، لا تزال تسعى جاهدة عبر سياساتها الاقتصادية خاصة المالية منها، إلى تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي، وتحسين مستوى معيشة ورفاهية مواطنيها؛ حيث كان للسياسة المالية ابتداء من أواخر سبعينيات القرن الماضي دور كبير في المحافظة على مستوى معيشة المواطن الليبي؛ بفعل اعتماد الأخير على الدولة في توفير احتياجاته الأساسية، حيث وجهت الدولة جزءا من إنفاقها نحو دفع الأجور والمرتبات، بالإضافة إلى المدفوعات التحويلية التي تقوم بدفعها للقطاع العائلي على السلع والخدمات، فضلا عن دعم الوقود والمحروقات، مما حقق نقلة نوعية في معدلات النمو الاقتصادي معتمدة في ذلك على قطاعها النفطي –كمصدر تمويلي-، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 3883.2 مليون دينار عام 1974 إلى نحو 7324.7 مليون دينار عام 1986، كما تراجعت معدلات البطالة من نحو 4.4٪ عام 1971 إلى نحو 3.6 عام 1985 (مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، 2010)، غير أنه سرعان ما ظهرت العيوب والتشوهات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، جراء انتهاجه النهج الاشتراكي، خاصة بعد تدني أسعار النفط في الأسواق الدولية بداية من ثمانينات القرن الماضي، وما تلها من مشاكل في سياسة الدولة الخارجية التي بدأت تطفو على السطح بداية من تسعينيات القرن الماضي، والتي نجم عنها تجميد أرصدة الدولة الليبية في الخارج، مما دفع الحكومة في ذلك الوقت إلى اتخاذ حزمة من التدابير والإجراءات تمثلت في تطبيق سياسة مالية انكماشية كرفع معدلات الضريبة، وخفض الإنفاق الحكومي خاصة في جانب النفقات الجارية الخاصة بالأجور والمرتبات من خلال تثبيت المرتبات والأجور في القطاع العام، وفق قانون رقم 15 لعام 1981، بقصد الحد من عجز الموازنة.

ومع بداية الألفية الثالثة بدأ الاقتصاد الوطني يشهد تحسنا بصورة تدريجية، بفعل انتعاش أسعار النفط في الأسواق الدولية، وما رافقها من تحسن في سياسة الدولة الخارجية، نتج عنها رفع التجميد الذي كان مفروضا

على الأرصدة الليبية في الخارج، الأمر الذي شجع الحكومة في ذلك الوقت على انتهاج سياسة مالية توسعية تمثلت في الالغاء التدريجي لقانون 15 المتعلق بالأجور والمرتبات في القطاع العام، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وتشجيع القطاع الخاص عبر السماح له بدخول مجالات كانت حكرا على القطاع العام؛ بهدف زيادة مساهمته في النشاط الاقتصادي، بشكل انعكس في تحسن المؤشرات الاقتصادية في مقدمتها النمو الاقتصادي.

غير أنه مع مطلع العقد الثاني من الألفية الثالثة، شهدت ليبيا أوضاعا اقتصادية واجتماعية صعبة، جراء حدوث اضطرابات سياسية، أدت إلى الإطاحة بالنظام السياسي القائم في البلاد، مما تسبب في اندلاع حروب وصراعات أهلية، نتج عنها إيقاف تصدير النفط وإغلاق الحقول النفطية، بالإضافة إلى تراجع غير مسبوق في حجم الإيرادات غير النفطية المتمثلة في الضرائب والرسوم الجمركية ورسوم الخدمات والاتصالات وغيرها، نتيجة التهرب الضريبي، والتراخي في عمليات الجباية، فضلا عن تهاوي أسعار النفط في منتصف عام 2014، علاوة على تشكيل حكومات متناظرة في كل من غرب وشرق البلاد، نجم عنها حدوث انقسام في مؤسسات الدولة التنفيذية، وتفشي الفساد وسوء إدارة الأموال العامة، ليزداد حجم الموازنة العامة بشكل غير معهود، انفق الشق الأكبر منها على المرتبات والأجور والنفقات الجارية، نتيجة التوسع في التوظيف في القطاع العام، فضلا عن ضعف الأداء والإنتاجية، مما تسبب في ظهور عجز مالي كبير بالموازنة العامة، تم تمويله بالاقتراض من مصرف ليبيا المركزي والمصارف التجارية، صاحبه ارتفاع غير مسبوق في المستوى العام للأسعار، إذ ارتفع معدل التضخم من 2.4٪ عام 2010 ليبلغ نحو 28.5٪ عام 2017(النشرة الاقتصادية، 2018)، وشح في السيولة النقدية في المصارف التجارية، وتدني في قيمة العملة المحلية، وتراجع في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

1. **مشكلة الدراسة:** في خضم الجدل القائم حول أهمية الدور الذي يمكن أن تسهم به السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي، يمكن طرح إشكالية البحث في التساؤل التالي: ما مدى فعالية أدوات السياسة المالية في نمو الاقتصاد الليبي، وإيهم كان أكثر فعالية، وما نوعية ومسار اتجاه هذا الفعالية إن وجدت؟

2. **هدف الدراسة:** يستهدف هذا البحث تحقيق الآتي:

تسليط الضوء على طبيعة الدور الذي يمكن أن تسهم به السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي.

قياس مساهمة كل أداة من أدوات السياسة المالية في النمو الاقتصادي.

تحديد الأداة الأكثر نجاعة وفعالية في التأثير على النمو الاقتصادي.

3. **أهمية الدراسة:** يستمد البحث أهميته من الآتي:

أهمية دور وطبيعة السياسة المالية بوصفها أداة رئيسة مؤثرة في النشاط الاقتصادي من خلال أدواتها المتعددة، ومن أكثر السياسات الاقتصادية تأثيرا في النمو الاقتصادي.

إن استجلاء وحصر نوع السياسة المالية الملائمة ومعرفة الأداة الأكثر فعالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية المتعلقة بالنمو الاقتصادي، وتحليل طبيعة ومسار تجاهها، قد يعين صناع وأصحاب القرار الاقتصادي على تكوين صورة واضحة عن هذه الأدوات، قد تمكنهم من انتهاج واتخاذ جملة من التدابير واتباع استراتيجيات مالية مثلى وداعمة لتحقيق معدلات نمو معتبرة.

4. **فرضيات الدراسة:** يستند البحث إلى الفرضيات التالية:

يتأثر سلوك النمو الاقتصادي بصورة إيجابية مع التغيرات التي تحصل في الإنفاق التنموي من جانب، وبصورة سلبية مع التغيرات التي تحدث في الإنفاق الجاري من جانب أخر.

يتأثر سلوك النمو الاقتصادي بشكل سلبي بالتغيرات التي تطرأ على الضرائب المباشرة من جهة، وبشكل إيجابي بالتغيرات التي تحدث في الضرائب غير المباشرة من جهة أخرى.

يعد الإنفاق الجاري أكثر أدوات السياسة المالية فعالية في سلوك النمو الاقتصادي.

5.**حدود الدراسة:**

الحدود المكانية: تقتصر على الاقتصاد الليبي.

الحدود الزمنية: تغطي الفترة الزمنية الممتدة من عام 1980-2023.

6. **منهجية الدراسة**: تماشيا مع موضوع البحث تم الاعتماد على أسلوبين رئيسيين تمثل الأول: في الأسلوب الوصفي عبر عرض رؤى ووجهات نظر المدارس الفكرية الاقتصادية حول الدور الذي يمكن أن تمارسه السياسة المالية في النشاط الاقتصادي، واستقراء وتعقب ما ورد في أدبيات وأبحاث ودراسات تطبيقية تناولت موضوع البحث بالنقاش والتحليل، والثاني تمثل في المنهج الاستنباطي، أو ما يسمى بمنهج القياس الاقتصادي، عبر استخدام أدوات القياس الاقتصادي والإحصائي الحديثة، التي تمثلت في: ''Unit Root Tests'' و'' Johansen cointegration tests'' بالإضافة اختبار ''Vector Error Correction Model''، فضلا عن اختبار '' Granger Causality''، علاوة على اختبارات تقييم وقياس جودة أداء النموذج المقدر، لقياس وفحص طبيعة الدور الذي يمكن أن تسهم به أدوات السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي.

7.**بيانات الدراسة:** اعْتُمِدَ في جمع البيانات المتعلقة بموضوع البحث على المصادر الثانوية كالدوريات المتخصصة، والمعلومات والتقارير، والنشرات الإحصائية، الصادرة عن مراكز بحوث وجهات رسمية في الدولة الليبية، اشتملت على نشرات، وتقارير مصرف ليبيا المركزي، ودراسات مركز العلوم الاقتصادية، بالإضافة إلى نشرات وإحصائيات صادرة عن مؤسسات دولية كالبنك الدولي.

8. **الدراسات السابقة:** يستعرض هذا الجانب ملخص لأبرز النتائج التي خلصت إليها بعض الدراسات التي تناولت بالتحليل والنقاش الموضوع قيد الدراسة وذلك على النحو التالي:

-أثر النفقات الحكومية على النمو الاقتصادي:

أشارت نتائج عديد الدراسات التي تناولت موضوع النفقات الحكومية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي، إلى أن اتباع سياسة مالية توسعية عن طريق قناة الإنفاق الحكومي سيكون لها مساهمة فعالة في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي، وهذا ما توصلت إليه نتائج عدة دراسات أجريت على الاقتصاد الجزائري بهدف إبراز وتحديد الدور الذي يمكن أن تمارسه النفقات الحكومية في عملية تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر(هيبور، وطالب، 2023، سعاده، 2019، كردوسي، 2022، لوالبية، وطعيبة، والجودي، 2020، جهيدة، 2017)، وهو ما خلصت إليه أيضا نتائج عدة دراسات أجريت على اقتصادات دول مختلفة منها: دراستين على نيجيريا، ودراسة ثالثة على جنوب أفريقيا، ورابعة على الأردن، وخامسة على ليبيا، وسادسة على اليابان، حيث أثبتت نتائج كافة هذه الدراسات بأن النفقات الحكومية تعد من أبرز أدوات السياسة المالية المحفزة لزيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي (Chinenye,2021, Pamba,2022 , Al-kasasbeh.et.al,2022، رحومة، 2022 ، هواري، وحامد، 2021).

ولم تشذ عن النتائج التي توصلت إليها الدراسات سالفة الذكر، نتائج دراستين الأولى غطت خمس دول عربية هي (الأردن، والإمارات، ومصر، والمغرب، والسعودية) خلال الفترة (1980-2015)، والثانية تضمنت بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا وهي: (ماليزيا وإندونيسيا والفلبين وتايلاند وسنغافورة)، حيث أفادت نتائج هاتين الدراستين بأن الزيادة في النفقات الحكومية تساهم في تزايد معدلات الناتج المحلي الإجمالي في الدول محل الدراسة باستثناء إندونيسيا (محمود، 2018، 2019 , Abdullah .et.al)، وانسجمت نتائج الدراستين السابق ذكرهما، مع نتائج توصلت إليها دراسة قام بها ''شريط'' على الاقتصاد الجزائري، والتي أظهرت نتائجها وجود أثر إيجابي للنفقات الحكومية في النمو الاقتصادي، غير أن هذا الأثر ظل ضعيفا، كونه لا يمس جميع قطاعات الاقتصاد خاصة المنتجة منها (شريط، 2020)، كما أفصحت نتائج دراسة أيضا على الاقتصاد الجزائري عن وجود أثر إيجابي للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي غير أن هذا الأثر ظل مقتصرا – فقط - على المدى الطويل (بوقفطان، والعجاج، 2022). بينما أفادت نتائج دراسة أعدت أيضا هي الأخرى على الجزائر بأن معدلات النمو الاقتصادي تتأثر بشكل إيجابي مع التغيرات الحاصلة في النفقات الحكومية، غير أن هذا الأثر سيؤول إلى أثرا سلبيا على المدى الطويل (Daoudi,2023).

في المقابل وجدت نتائج دراسة شملت 85 دولة نامية، ودراسة أخرى على مصر، بأن معدلات النمو الاقتصادي تتأثر بشكل سلبي بالتغيرات التي تحدث في الإنفاق الحكومي، وقد يرجع ذلك إلى درجة البيروقراطية العالية فضلا عن عدم الكفاءة في تخصيص الإنفاق، علاوة على ارتفاع مستويات الفساد المالي في هذه الدول (عبد الحفيظ، 2023، Omran,2017). أما دراسة (أبو دبوس وإبراهيم، 2020) فقد نفت وجود أي نوع من العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي –كممثل- عن النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي.

وعلى صعيد متصل تصنف لفيف من الدراسات الإنفاق الحكومي إلى شقين: شق استثماري وأخر جاري، وأوضحت نتائج البعض من هذه الدراسات بأن الزيادة في كل من الإنفاق الاستثماري والإنفاق الجاري ستعمل

بالتأكيد على تعزيز الطلب على العمالة، مما يؤدي إلى زيادة الأجور الحقيقة، الذي سيفضي إلى زيادة في الطلب الاستهلاكي، وبالتالي زيادة في الطلب الكلي في الاقتصاد مدفوعا بالإنفاق التوسعي، علاوة على جلب البنية التحتية والتكنولوجيا، مما يعزز من إنتاجية المدخلات الأخرى مثل العمالة وراس المال الخاص، ونتيجة لذلك تنخفض تكاليف الوحدة المنتجة ويزيد العائد ويتعزز النمو الاقتصادي، (العذاري، والعصامي، 2020، علبي، 2020، Clement and Stanley, 2020, Judith,2019, Agblobi.et.al,2019, Ukangwa.et.al, 2023,). كما أوضحت نتائج دراسة أجريت على الاقتصاد الليبي، أن للإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري أثر موجب على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ممثلا عن النمو الاقتصادي، وإن كان الأثر الأكبر للإنفاق الجاري، غير أن هذا الأثر الإيجابي بعد عام 2011 اقتصر فقط على المدى القصير، وانعكس إلى أثر سالب على المدى الطويل (الشتيوي، والبصير، 2023).

وعلى العكس من ذلك برهنت نتائج دراسة على نيجيريا بأن التغيرات التي تحدث في الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري توثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي، ويعزو ذلك إلى أن النسبة الأكبر من النفقات الحكومية تخصص للنفقات الجارية، وأن النفقات الحكومية الاستثمارية يخصص لها النسبة الأصغر في الموازنة السنوية فضلا عن عدم تنفيذها بالكامل (Nwamuo ,2020). بينما أقرت دراستين أحداها أعدت على السودان والأخرى على غانا، بأن معدلات النمو في الاقتصاد تستجيب عكسيا للتغيرات التي تحدث في الإنفاق الحكومي الجاري، وطرديا للتغيرات التي تحصل في الإنفاق الاستثماري، (ضحية، 2023، Addai.et.al, 2022). في حين أكدت نتائج دراسة على الأردن، بأن الإنفاق الحكومي الجاري يؤثر بشكل عكسي في معدلات نمو الاقتصاد الأردني، ولم يكن للإنفاق الحكومي الاستثماري أي أثر على النمو الاقتصادي (حمادي، 2023).

-أثر الإيرادات الضريبية على النمو الاقتصادي

أسفرت في هذا الصدد نتائج عدة دراسات، على أن الزيادة في عائدات الضرائب لها مساهمة فعالة في تعزز النمو الاقتصادي، عبر مساهمتها في تمويل البنية التحتية والتعليم والصحة وغيرها من الخدمات العامة، التي تعتبر مهمة لتحفيز البيئة الاقتصادية والمؤسسية في الدولة، كما يمكن لزيادة الضرائب أن تعزز النمو إذ كانت موجهة لدعم توفير السلع بصورة رئيسية، إذ أن ذلك سيعمل على رفع العوائد المتوقعة لجهود تنظيم المشاريع (عزيزة، وبليلة، 2024، هواري، وسفيان، 2021، القرالة، والحباشنة، 2023، صواطفة، وشريم، وجرار، 2022، أحمد، 2023، محمود، 2018، حمادي، 2023، Sarwar.et.al.2017، Agblobi. et.al. 2022.، Kazmi.et.al.2019 ، Addai. et. al.2022، Chinenye ,2021 ، Sarwar.et. al .2017, Nwamuo .2019).

في حين سلمت نتائج دراستين أحدها أجريت على اليابان، والأخرى على مصر، بأن الإيرادات الضريبية لها تأثير إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي، لكنه ظل تأثير هامشي ومحدود، مما يعني أن الإيرادات الضريبية

أقل كفاءة، ولا تسهم بالقدر الكاف فيما يتعلق بالأداء الاقتصادي، لذلك سيكون التوسع في الهيكل الضريبي لزيادة حصة الإنفاق التنموي أفضل من الزيادة في معدلاتها (هواري، وحامد، 2021، Omran,2017).

وعلى النقيض من ذلك وجدت نتائج بعض الدراسات الأخرى، أن للإيرادات الضريبية أثر عكسي وهام على معدلات النمو الاقتصادي، مما يشير إلى أن الإيرادات الضريبية بإمكانها أن تثبط النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها السلبي في رأس المال المادي ورأس المال البشري وإنتاجية العامل (ضحية،2023، العذاري، والعصامي،2020، أحمد،2015، علبي، 2020، العياطي، 2017، Ukangwa.et.al. 2023).

بينما فندت نتائج دراسة على الأردن، ودراسة على كينيا ودراسة على نيجيريا، وجود أي مساهمات فعالة أو ذات معنى للإيرادات الضريبية يمكن أن تسهم بها في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي (سعادة، 2019، Al-Kasasbeh.et. al .2022، Amanja.et.al.2005، Ejinkonye. et .al, 2023).

-أثر الدين العام على معدلات النمو الاقتصادي

برهنت في هذا السياق نتائج عديد الدراسات والأبحاث التطبيقية التي حاولت التحقق من طبيعة العلاقة التي تربط الدين بالنمو الاقتصادي، على أن الدين العام يمكن أن يعزز الطلب الكلي ويدفع بالنمو الاقتصادي من خلال آلية عمل المضاعف من بين هذه الدراسات: دراسات أجريت على الاقتصاد النيجيري استهدفت تقييم أثر الدين العام على نمو الاقتصاد النيجيري، (Peter,et,al,. 2013, Bossou & Duke ,2020, Donatus & Ben,2016). ودعمت هذه النتائج، نتائج دراسة على جمهورية كوسوفو، ودراسة شملت اقتصاديات دول منطقة اليورو، ودراسة غطت مجموعة دول منطقة شرق أفريقيا، ودراسة على ملاوي، ودراسة على ماليزيا، ودراسة على الاقتصاد السيرلانكي، ودراسة على الاقتصاد المصري، ودراسة على الاقتصاد الفلسطيني، حيث أثبتت نتائج هذه الدراسات أن الدين العام له تأثير إيجابي وجوهري على النمو الاقتصادي عبر تأثيره الإيجابي في الاستثمارات الرأسمالية (Fisnik & Shabanicm 2021 , Spilioti ,2015, Babul,et,al. 2015, Chitera ,2020, Zulkiflil ,2022 , Akram ,2017، تفات وساحل، 2012، حلس وعيسى، 2016) . وأيدت بشكل جزئي نتائج الدراسات سالفة الذكر، نتائج دراسة أعدت على اقتصاد جنوب أفريقيا، خلال الفتر 1970-2017، حيث أفادت نتائجها بأن للدين المحلي أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية على معدل النمو الاقتصادي في المدى القصير، غير أن هذا الأثر سيؤول إلى أثر سلبي على المدى الطويل (Saungweme & Odhiambo,2021).

بينما في الطرف المقابل يوجد طيف من الدراسات والأبحاث التطبيقية التي توصلت نتائجها إلى أن الدين العام كان له تداعيات سلبية على النمو الاقتصادي من خلال ما يطلق عليه "بأثر المزاحمة" وأنه كلما زاد حجم الدين العام أدى ذلك إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وأن زيادة معدلات الدين العام تؤثر بالسلب على الموازنة العامة للدولة وهو ما يمثل عبء على موازنة الدولة (KUMARA, Madhuhansi & Shantha,2021 ،2013، Haffner,et,al,2017، Haqa.et.,al ,2020, Atique ,et. al.2012، Haleim ,2020، عبد القادر، 2018).

وعلى صعيد أخر ذهبت نتائج طائفة أخرى من الدراسات إلى القول: بأن الأثر الصافي للدين العام على النشاط الاقتصادي سيكون مساويا للصفر على الأرجح، مما يعني غياب أي أثر للدين المحلي على النمو الاقتصادي، وعللت ذلك بأن حجم الديون لا تزال أقل من الحد المطلوب للديون العامة، من هذه الدراسات: دراسة أعدت على تنزانيا، ودراسة على باكستان، ودراسة شملت 23 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ودراسة على الاقتصاد الأوكراني (Alfred,2020, Akan,et,al,.2016, Atul and Sal,2014, Kondrat,et,al.2019)

9. الإطار النظري للدراسة:

أولا: مدخل مفاهيمي للعلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي:

تباينت في هذا الإطار آراء المدارس الاقتصادية حول العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي، وفيما يلي عرض مختصر لأبرز آراء هذه المدارس.

-رؤية المدرسة الكلاسيكية: يؤمن الكلاسيك بمبدأ حيادية الدولة، فهم دعوا إلى عدم تدخل الدولة كون أن تدخلها سوف يشوه آلية عمل الاقتصاد، فوفقا لرأيهم فإن الاقتصاد في حالة توازن من خلال ما يسمى باليد الخفية التي توازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، فلم يكن للضرائب أثر في تحقيق أي أهداف اقتصادية أو اجتماعية، كما أنهم يرفضون مسألة اللجوء إلى القروض العامة، ويعارضون مسألة وجود عجز في الموازنة العامة، لأن هذا العجز يتطلب المزيد من الضرائب لسده، وهذا سيكون على حساب مدخرات الأفراد ومن ثم على حساب القطاع الخاص الذي يعول عليه في تمويل الأنشطة الاقتصادية وتحقيق فائض في الموازنة، وكان لهذه الأفكار انعكاس على محدودية دور الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال السياسة المالية، حيث لم يكن لها أي دور ملموس في النشاط الاقتصادي إلا في وظائف معينة ومحدودة كالأمن والعدالة والدفاع. مما يعني حيادية أدوات السياسة المالية في النشاط الاقتصادي (عطية، وعرميش، وإسماعيل، 2018).

-رؤية المدرسة الكنزية: دعت المدرسة الكنزية إلى التخلي عن الدور الحيادي للسياسة المالية الذي نادى به الكلاسيك، والأخذ بالمالية الوظيفية، من خلال انتهاج سياسة مالية معاكسة للدورات الاقتصادية، وعلى إثر ذلك بدأت الدولة تنظيم الإنفاق العام وفرض الضرائب لغرض تخفيف حدة التقلبات الاقتصادية، حيث نادى الكنزيون بضرورة تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية لمواجهة حالات الكساد الشديد والبطالة الحادة، وذلك عبر تدخل الدولة بسياسة مالية توسعية (بزيادة الإنفاق الحكومي وخفض الضرائب) مما يشجع الطلب الخاص على الاستهلاك والاستثمار، ويولد زيادة في الطلب الكلي الفعال الذي بدوره سيولد المزيد من الطلب على العمالة ومن ثم زيادة الدخول في المجتمع وزيادة الطلب.

-رؤية المدرسة النقودية: اعتقد النقديون أن الاقتصاد الحر الخاص مستقر ولا يتطلب أي تدخل من جانب الدولة، وأن السياسة النقدية هي أكثر فعالية من السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وإن السياسة المالية لن يكن لها إي أثر ملموس في المستوى العام للأسعار، وإن أي تغيير في جانب الإنفاق والضرائب ما لم يصاحبه تغير في عرض النقود سيولد أثرا سلبيا على الإنفاق الاستثماري الخاص، وبالتالي فالتمادِ في تطبيق

سياسة مالية توسعية سيكلف الخزانة العامة تكاليف باهظة، مما يترتب عنها حدوث عجز في الموازنة العامة، ينجر عنها مشاكل تلحق بالاقتصاد بسبب الدين العام (ساسي، 125:2024).

-رؤية مدرسة الكلاسيك الجدد: تتلخص أفكار الكلاسيكيين الجدد في أن السياسة المالية التوسعية التي تتضمن زيادة في النفقات العامة تعمل على خفض معدلات النمو الاقتصادي، كونها ستسهم في رفع معدلات الفائدة نتيجة زيادة الطلب على النقود الناجمة عن الزيادة في الطلب الكلي بسبب زيادة النفقات العامة، ومن ثم سينجم عن ارتفاع أسعار الفائدة خفض الاستثمار الخاص وبالتالي تخفيض النمو الاقتصادي، وقد يكون للإنفاق الاستهلاكي أثر سلبي على النمو الاقتصادي، إلا أن الإنفاق التنموي ربما يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي إذا ما توفرت هياكل البنية التحتية والاجتماعية التي يحتاجها القطاع الخاص في تعزيز الاستثمار، أما الضرائب فلها تأثيرين متضاربين، فالضرائب المباشرة سوف تخفض النمو الاقتصادي من خلال التأثير السلبي على رأس المال المادي والبشري وإنتاجية العمل، أما الضرائب الغير مباشرة تكون عديمة التأثير أو تأثيرها إيجابي إذ ما تم استخدامها في تمويل الإنفاق التنموي (هواري، وحامد، 2021: 95).

-رؤية مدرسة التوقعات الرشيدة: يرى اتباع هذه المدرسة أن السياسة المالية المؤثرة في النشاط الاقتصادي سلبا أو إيجابا لن يكون إلا من خلال السياسة المفاجئة التي تباغت الأفراد والمؤسسات والتي يستحيل على الأفراد والشركات التنبؤ بها زاعمين في ذات الوقت بضرورة التقليص وباستمرار من التدخل الحكومي، لأن السياسة المالية المرنة تعبث بالاستقرار والتوازن الاقتصادي، حيث يؤمن أصحاب هذه المدرسة، بأن إدارة الاقتصاد بالسياسات المالية والاقتصادية التقديرية محكوما عليها بالفشل، لأن عند اتخاذ مثل هذه القرارات فإن رد فعل الناس ستلغي محاولات الاستقرار لأن الأفراد يتعلمون من أحداث الماضي ويجعلهم يتخذون أوضاع مضادة للسياسة، لذلك من الأفضل أن يترك التوازن الاقتصادي لمهام السوق وآلياته ومرونة الأسعار والأجور وحيادة الدولة.

-رؤية مدرسة جانب العرض: يؤكد أنصار هذه المدرسة على دور السياسة المالية في إنعاش العرض الكلي بدلا من الطلب الكلي، إذ اعتمدوا في تحليلاتهم على خفض الضرائب وتقليص دور الدولة في مجال تحديد الأسعار والأجور لتفعيل جهاز السوق عن طريق تدفقات الدخل والإنفاق، فخفض الضريبة مثلا عن الأرباح أو الفائدة، يسهم بشكل فعال في زيادة الادخار والاستثمار، الذي ينعكس بصورة إيجابية على العرض الكلي ومن ثم على النمو الاقتصادي (العقون، 2020: 12-13).

ثانيا: تحليل تطور أدوات السياسة المالية والناتج المحلي الإجمالي في ليبيا:

كان للسياسة المالية في عقدي الثمانينات والتسعينيات دور كبير في المحافظة على مستويات المعيشة للمواطن بسبب تعويل المواطن على الدولة في توفير احتياجاته الضرورية، حيث وجهت الحكومة إنفاقها العام في شكل نفقات تحويلية، تمثلت هذه النفقات في دعم السلع الضرورية ودعم الوقود والخدمات الصحية والتعليمية، والطاقة الكهربائية، فيمكن للمتتبع ملاحظة استمرار الزيادة في النفقات الحكومية خلال هذه الفترة، ففي عامي 1980 و1981 بلغت النفقات الحكومية 5761.6 و 6389.6 مليون دينار على التوالي، حيث يتضح من الجدول (1) أن عام 1980 ارتفعت مساهمة النفقات الحكومية في الناتج المحلي الإجمالي من نحو 6٪ عام 1980

لتصل إلى نحو 37.1٪ عام 1995، وتسجل عام 2000 نحو30٪، ويمكن أن يعزى ذلك إلى السياسة التقشفية التي اتبعتها الحكومة مع مطلع النصف الثاني من عقد التسعينات من القرن الماضي، بفعل تعطل وتعثر الكثير من المشاريع العامة، واتجاه الحكومة لخصخصة البعض منها وتصفية بعضها الأخر، نتيجة تراجع أسعار النفط وما صاحبه من تجميد للأرصدة الليبية في الخارج مع بداية عقد التسعينات. وبفعل تحسن الأوضاع بلغت في عام 2010 نحو 62.4٪ نتيجة انتهاج سياسة مالية توسعية استهدفت توسيع القاعدة الإنتاجية عبر تشجيع القطاع الخاص على زيادة مشاركته في النشاط الاقتصادي.

ليطرأ تغير في حجم الإنفاق الحكومي خاصة بعد عام 2011، وهذا ما يمكن ملاحظته من الجدول (1) إذ سجل الإنفاق الحكومي ابتدأ من عام 2013 زيادة غير مسبوقة حيث بلغ نحو 653 مليون دينار، ثم استمر في الزيادة حتى سجل أعلى زيادة له في نهاية الفترة، ويمكن رد السبب في هذه الزيادات الكبيرة في حجم النفقات الحكومية على الرغم من رفع الدعم عن السلع الأساسية وبعض المحروقات بعد عام 2011 إلى سوء إدارة المال العام وتفشي الفساد والتوسع في التوظيف في القطاع العام وتعديل بند الأجور والمرتبات خصوصا بعد تخفيض قيمة العملة المحلية.

أما بالنسبة لتطور الإيراد الضريبي والناتج المحلي الإجمالي، فمن المفترض أن تأخذ السياسة الضريبية دورا حقيقيا وفاعلا في معالجة الأوضاع والاختلالات الاقتصادية، وذلك عبر الدور الذي يمكن أن تمارسه هذه السياسة من خلال التحكم في الطلب والعرض الكلي في الاقتصاد، غير أنه بالنظر في الجدول (1) يلاحظ بأن الضرائب في ليبيا اتسمت بضآلتها قياسا إلى حجم النفقات الحكومية، إذ استمرت مساهمتها في حجم النفقات الحكومية بالتراجع من نحو 20٪ عام 1985 إلى 2.1٪ عام 2023، وقد يعزى ذلك التراجع إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة، والتي كانت السبب المباشر وراء ضعف كفاءة النظام الضريبي، واستشراء الفساد، وازدياد حالات التهرب الضريبي، والتراخي في عمليات الجباية.

II - الجانب التطبيقي للدراسة:

1.صياغة دالة الدراسة:

استنادا إلى النظرية الاقتصادية، وما تم استعراضه من أدبيات ودراسات سابقة ناقشت موضوع البحث، سواء بصورة شاملة عبر تناول أكثر من أداة من أدوات السياسة المالية وقياس الدور الذي أسهمت به في النمو الاقتصادي، أو بشكل جزئي من خلال دراسة أثر أحد أدوات السياسة المالية في النمو الاقتصادي، تم بناء دالة الدراسة، ومن هذه الدراسات، دراسة: (ضحية،2023، هواري، وحامد،2021، علبي، 2020، هواري، ونقال، 2021، العذاري، والعصامي، 2020، Daoudi,2023، Cookey & Okorie, 2020). وذلك وفقا لما يلي:

$$Gdp = f(cs, ds, dtax, tax) \dots\dots (1)$$

$$Gdp_i = \alpha_1 Tax_i + \alpha_2 Dtax_i + \alpha_3 Ds_i + \alpha_4 Cs_i + \varepsilon_i \dots . (2)$$

حيث: Gdp: الناتج المحلي الإجمالي، Csi: الإنفاق الجاري، Dsi: الإنفاق التنموي، Taxi: الضرائب غير المباشرة، Dtaxi: الضرائب المباشرة.

2. اختبارات استقرار السلاسل الزمنية ''Unit Root Tests '':

لمعرفة خوص السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد البحث والتحقق من درجة استقرارها، وتحديد رتبة تكامل كل سلسلة، تقتضي المنهجية الإحصائية اخضاع السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في النموذج قيد الدراسة لاختبارات الاستقرارية قبل تقدير دالة الدراسة.

وتحقيقا لهذا الغرض تم إجراء اختبارين من اختبارات جذر الوحدة هما: اختبار ديكي فوللر الموسع '' ADF''واختبار فيليبس وبيرون ''P-P ''والتي أفادت نتائجهما الظاهرة في الجدول (2) بأن كافة السلاسل الزمنية لمتغيرات دالة الدراسة لم تكن مستقرة عند قيمها الأصلية، لكنها استقرت بعد أخذ الفروق الأولى لها وعند مستوى معنوي لا يتعدى 1٪.

3. تقدير دالة الدراسة:

- تقدير العلاقة في المدى الطويل باستخدام اختبار''Johansen cointegration tests '':

بالاعتماد على نتائج اختبارات جذر الوحدة الظاهرة في الجدول (2)، والتي أفصحت عن أن كافة السلاسل الزمنية لمتغيرات الدالة قيد الدراسة هي سلسلة زمنية من الرتبة الأولى أي في نفس الرتبة I (1)، وهو ما يتفق مع شرط استخدام اختبار ''Johansen cointegration tests ''لغرض التأكد من مدى وجود علاقة توازنيه أو أكثر بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل، وبإجراء هذا الاختبار تم الحصول على النتائج الظاهرة في الجدول (3) والتي كشفت عن وجود علاقتين توازنيتين على الأقل، وذلك حسب إحصائية اختبار الأثر '' Trace Statistic''وعلاقة توازنية واحدة على الأقل وفق إحصائية اختبار القيمة العظمى للجذور المميزة '' Max- Statistic Eigen Value''. وبالتالي يمكن الجزم بوجود علاقة توازنية بين الناتج المحلي الإجمالي- كممثل للنمو الاقتصادي- وأدوات السياسة المالية المتمثلة في: الإنفاق الجاري، والإنفاق التنموي، والضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة.

وبتقدير هذه العلاقة تم الحصول على النتائج الموضحة في المعادلة (3) والتي أشارت إلى أن سلوك النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي يتأثر سلبا بالتغيرات التي تحدث في حجم الإنفاق الحكومي الجاري، والإنفاق الحكومي التنموي من جانب، وإيجابيا بالتغيرات التي تطرأ في حجم الإيرادات الضريبية سواء المباشرة أو غير المباشرة من جانب أخر، ويعد حجم الإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة على الترتيب، من أبرز أدوات السياسة المالية وأكثرها تأثيرا في سلوك النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي على المدى الطويل.

$$Gdp = -2.75\,Cs - 5.82Ds + 27.64Tax + 23.86\,Dtax \dots\dots\dots (3)$$

- تحديد درجة الإبطاء المثلي:

قبل تقدير نموذج متجه تصحيح الأخطاء ''VECM ''' ، ينبغي تحديد طول أو درجة فترة الإبطاء '' P''المثلى للدالة المراد تقديرها، وذلك من خلال الاستعانة باختبار '' VAR Lag Order Selection Criteria''وبإجراء هذا الاختبار الظاهرة نتائجه في الجدول (4) تبين أن درجة الإبطاء المثلى التي تحقق أدنى قيمة للمعايير الخمسة ''AIC ''و ''SC''و ''HQ ''و '' FPE''و ''LR''في النموذج المراد تقديره، هي الدرجة الثالثة، مما يعني أن ''P ''المثلى تساوي 3.

- اختبار العلاقة السببية لـــ'' Granger'' بين متغيرات دالة الدراسة:

أظهرت نتائج الاختبار الظاهرة في الجدول (5) وجود علاقة سببية من اتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي باتجاه الإنفاق الحكومي الجاري، كما أوضحت وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الإنفاق الحكومي التنموي باتجاه الناتج المحلي الإجمالي، كذلك بينت وجود علاقة سببية في اتجاهين بين الضرائب غير المباشرة والناتج المحلي الإجمالي، أي أن كل منهم يتسبب في الأخر.

- تقدير العلاقة في الأجل القصير باستخدام ''Vector Error Correction Model '':

أظهرت نتائج تقدير دالة النمو بالاقتصاد الليبي بمنهجية "VECM" الظاهرة في الجدول (6) أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ "ECT-1" يكشف عن سرعة عودة النمو الاقتصادي نحو قيمته التوازنية في الأجل الطويل، حيث تقدر نسبة تصحيح اختلال التوازن بنحو 47٪ في كل فترة زمنية من الفترة "t-1"، والتي تعد معامل تعديل جيدة، أي عندما ينحرف مؤشر متغير نمو الاقتصاد خلال فترة قصيرة الأجل "t-1" عن قيمتها التوازنية في الآجل الطويل فإن سرعة التصحيح تعادل نحو 47٪ من هذا الاختلال في الفترة "t" إلى أن يصل إلى التوازن في المدى الطويل، أي بعد نحو سنتين .

أما فيها يخص متغيري الانفاق التنموي، بين التقدير أن الفرق الأول والثاني والثالث مجتمعة لمتغيري الإنفاق الجاري يؤثرا سلبا على النمو الاقتصادي بالمدى القصير، وهي ذات دلالة إحصائية وفق اختبار'' Wald Test''، حيث أظهرت قيمة P- Vallue للإحصائية F المحسوبة قراءة مقدارها 0.000 وهي أقل من 5٪، مما يؤكد على قدرة الفروق الثلاثة مجتمعة للإنفاق الحكومي الجاري على شرح التغيرات التي تحدث في متغير النمو الاقتصادي في الأجل القصير.

كما أوضحت نتائج التقدير أن الفروق الأولى والثانية والثالثة مجتمعة لمتغير الإنفاق الحكومي التنموي تأثيرا سلبيا في النمو الاقتصادي، وهم ذات دلالة إحصائية وذلك حسب اختبار''Wald Test ''، حيث أظهرت قيمة P- Vallue للإحصائية F المحسوبة قراءة مقدارها 0.000 وهي أقل من 5٪ مما يؤكد على قدرة الفروق الثلاثة مجتمعة للإنفاق التنموي على تفسير التغيرات التي تحدث في متغير النمو الاقتصادي في الأجل القصير.

أما بالنسبة لمتغير الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة فقد ظهرت نتائج التقدير للفروق الأولى والثانية والثالثة لهما مجتمعة تأثير سلبيا في النمو الاقتصادي إلا أن هذا التأثير غير معنزي إحصائيا، إذ ظهرت قيمة P- Vallue للإحصائية F المحسوبة قراءة مقدارها 0.952 و0.175 على التوالي وهي أكبر من 5٪، مما

يؤكد على عدم قدرة الفروق الثلاثة مجتمعة لمتغيري الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة على تفسير التغيرات التي تحدث في النمو الاقتصادي في الأجل القصير.

-تشخيص المشاكل القياسية للدالة المقدرة:

للتأكد من مدى سلامة التقدير وخلوه من مشاكل البواقي، تم إجراء الاختبارات التشخيصية الظاهرة نتائجها في الجدول (7)، والشكل (1)، وبالاطلاع على هذه النتائج يتضح بأن النموذج المقدر خال من أي مشاكل في التقدير.

III- النتائج والتوصيات:

خلص البحث إلى جملة من النتائج والتوصيات التي يمكن بيان أبرزها على النحو التالي:

النتائج: يمكن إيجاز أبرز النتائج التي توصل إليها البحث في النقاط التالية:

تباين وتعدد أفكار ورؤى المدارس الاقتصادية، حول الفاعلية التي يمكن أن تسهم به أدوات السياسة المالية في تحفيز وتعزيز النمو الاقتصادي.

اتسمت الضرائب في الاقتصاد الليبي بضآلتها قياسا إلى حجم النفقات الحكومية، بالإضافة إلى تراجع مساهمتها في حجم النفقات الحكومية خلال المدة قيد البحث.

استحوذ الإنفاق الجاري على النصيب الأكبر في الموازنة السنوية، وربما يرجع ذلك للإنفاق المظهري والبذخي والفساد وفق ما أظهره تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2012 بالصفحات 4 و5.

أجمعت نتائج اختبارات جذر الوحدة عن عدم استقرار كافة السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد البحث عند قيمها الأصلية، لكنها استقرت بعد أخذ فروقها الأولى.

يتأثر سلوك النمو الاقتصادي بشكل سلبي بالتغيرات التي تحدث في حجم الإنفاق الحكومي الجاري، والإنفاق الحكومي التنموي على المدى الطويل، والقصير. ويمكن تبرير ذلك بأن الإنفاق التنموي يخصص له نسبة صغيرة من الموازنة السنوية العامة، علاوة على عدم توجيهه بشكل صحيح في المجالات التي تعزز النمو، بينما يخصص الجزء الأكبر للإنفاق الجاري مما يؤكد على أن الموازنة العامة في ليبيا هي ميزانية استهلاكية بامتياز، لا سيما أن معظم السلع يتم استيرادها من الخارج.

اقتصرت الفاعلية الإيجابية للضرائب المباشرة وغير المباشرة في تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وتلاشت في المدى القصير.

إن الضرائب المباشرة وغير المباشرة على الترتيب أكثر أدوات السياسة المالية فاعلية في تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

التوصيات: في ضوء النتائج التي خلصت إليه الدراسة يمكن تقديم بعض المقترحات:

ترشيد حجم الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والتنموي، ومراقبة أوجه إنفاقهما ومتابعة تأثيرهما في النمو الاقتصادي.

زيادة النسبة المخصصة للإنفاق الحكومي التنموي وتوجيهها في المجلات التي تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي مثل التعليم والبحث والتطوير والبنية التحتية.

فرض ضرائب على الثروة، والتركيز على الضرائب غير المباشرة وخصوصا على ضرائب التجارة الخارجية والرسوم الجمركية على السلع الكمالية والسلع التي لها مثيل محلي.

- الإحالات والمراجع:

- بن تفات، عبد الحق، وساحل، محمد، (2021)، " أثر الدين العام على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (2000-2019)"، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، م.4، ع. 2، ص ص: 55-76.

- حلس، رائد، محمد، وعيسى، محمود حسين، (2016)، "أثر الدين العام على الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني-1995-2014"، مجلة الأبحاث المالية والمصرفية، ع.4، ص ص: 6-24.

- لوالبية، فوزي، وطعيبة، سمير، والجودي، علي، (2020)، " أثر السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر الفترة 1997- 2017 أنموذجا"، مجلة المعيار، م. 11، ع.3، ص ص:63- 77.

- أبو دبوس، سميرة إبراهيم، وإبراهيم، حمزة الهادي، (2020)، "أثر السياسة المالية على الناتج المحلي غير النفطي الليبي خلال الفترة (1986-2018)"، ورقة بحثية قدمت في المؤتمر العلمي السنوي الأول تحت شعار تحديات بناء الدولة الليبية بين الواقع والأفاق، الذي عقد بالجامعة الأسمرية الإسلامية بكلية الاقتصاد والتجارة بمدينة زليتن خلال يومي 25-2020/11/26، زليتن-ليبيا، ص ص:60-78.

- أحمد، ياسر محمود، (2023)، "دور السياسة الضريبية في تحقيق زيادة معدلات النمو الاقتصادي في مصر بالتطبيق على الإيرادات الضريبية خلال الفترة من 2000-2020"، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة دمياط، ع.7، ص ص:774-822.

- البنك الدولي، (2024)، (https://data. Albank aldawli. org/ indicator: [29 /6 / 2024])

- الشتيوي، أسامة البشير، والبصير، أنور عبد الكريم، (2023)، " أثر الإنفاق الحكومي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا: دراسة قياسية"، المجلة الأفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الانسانية والاجتماعية، م.3، ع.3. ص ص:159-177.

- العذاري، عدنان، والعصامي، حسام الدين، (2020)، "تقدير أثر مؤشرات السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي - دراسة قياسية للمدة 1990-2016"، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، ع. 27، ص ص :127-156.

- العقون، عبد الجبار، (2020)، " أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول الخليج العربي خلال الفترة 1990-2016"، جامعة زيان عاشور الجلفة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم الاقتصاد، أطروحة دكتوراه لم تنشر، الجلفة- الجزائر، ص ص: 1-256.

- القرالة، غدير ياسين، والحباشنة، فضل معيوف، (2023)، " الضرائب المباشرة وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة 1976-2017"، مجلة مؤته للعلوم والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، م.38، ع. 5، ص ص:111-136.

- بوقفطان، سمية، والعجاج، فاطمة الزهراء، (2022)، " دراسة قياسية لأثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2019"، المجلة المتوسطة للقانون والاقتصاد، م. 7، ع. 1، ص ص: 261-278.

- جهيدة، العياطي، (2017)، "تأثير أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي: مقاربة قياسية للعلاقة بين أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في حالة الاقتصاد الجزائري"، مجلة مجاميع المعرفة، م.3، ع. 1، ص ص:153-164.

- حمادي، مصطفى فاضل، (2023)، "قياس مدى فاعلية السياسة المالية في النمو الاقتصادي والبطالة □الأردن أنموذجا- للمدة 1990-2021"، مجلة الريادة للمال والأعمال، م.4، ع.2، ص ص: 92-111.

- رحومه، عبد السلام، (2022)،" أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي- دراسة تحليلية قياسية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1999-2021)"، مجلة الجامعي، ع.36، ص ص:180-204.

- ساسي، سامي عمر، (2024)، " قياس مدى فعالية السياسة المالية في التأثير على البطالة في الاقتصاد الليبي"، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، م.11، ع.1، ص ص:117-138.

- سعادة، بشرى، (2019)،" تأثير أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017"، جامعة محمد أبو ضياف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، رسالة ماجستير لم تنشر، المسيلة- الجزائر، ص ص:1-73.

- شريط، شيماء، (2020)، " دور السياسة المالية في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2010-2019"، جامعة 8 ماي 1945، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير لم تنشر، قالمة- الجزائر، ص ص: 1-108.

- شريم، ناريمان موفق، وجرار، أماني فوزي، (2022)،" أثر الضريبة على النمو الاقتصادي في فلسطين"، المركز العربي الديمقراطي، مجلة قضايا آسيوية، ع.11، ص ص:127-147.

- ضحية، جار النبي بابو، (2023)، " أثر أدوات السياسة المالية على الدورات الاقتصادية في اقتصاد السودان خلال الفترة من (1990-2022): دراسة قياسية باستخدام انحدار التبديل "، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، م. 3، ع.6، ص ص:437-453.

- ضيف، أحمد، (2015)، "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989 -2012"، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، أطروحة دكتوراه لم تنشر، الجزائر- الجزائر، ص ص:1-296.

- عبد الحفيظ، عبير شعبان عبده، (2023)، "دراسة تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الدول العربية"، مجلة جامعة الاسكندرية للعلوم الإدارية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، م.60، ع.3، ص ص: 115- 147.

- عبد القادر، هيثم محمد، (2018)، "تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي في مصر"، المجلية العلمية للاقتصاد والتجارة، م. 48، ع. 3، ص ص: 267-295.

- عطية، علي منصور، وعريمش، علي جبار، وإسماعيل، إيهاب إسماعيل، (2018)، "دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق-دراسة تحليلية للفترة من 1990-2015"، مجلة البحوث العلمية المحكمة، م. 1، ع.4، ص ص: 1-26.

- علبي، محمد عوض، (2020)،" أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في فلسطين"، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير لم تنشر، نابلس- فلسطين، ص ص:1-102.

- كردوسي، نور الهدى، (2022)، " آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1970 إلى 2018"، المركز الجامعي مغنية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم الاقتصاد، أطروحة دكتوراه لم تنشر، الجزائر، ص ص:1-138.

- مركز بحوث العلوم الاقتصادية (2010)، "البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة (1962-2006)"، بنغازي ليبيا.

- مصرف ليبيا المركزي (إدارة البحوث والإحصاء)، " النشرة الاقتصادية"، أعداد مختلفة.

- مصرف ليبيا المركزي، "التقرير السنوي"، سنوات متفرقة.

- هواري، سفيان، نقال، فاطمة، (2021)، " أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2019) دراسة قياسية"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، م. 11، ع. 4، ص ص: 82-100.

- هواري، هاني سليم، وحامد، أحمد فوزي، (2021)، " أثر السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في اليابان"، مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية، م.48، ع.2، ص ص:541-550.

-Referrals and references:

- Ukangwa, J.U, Wolugbon, D., Nwanosike, D., Ekpendu, J.E., Onwuka.I. &, Nzelu, C. A. (2023).*"The Impact of Fiscal Policy on the Economic Growth of Nigeria"*, European Journal of Theoretical and Applied Sciences, Vol .1, No.6, pp.740-750.
- Aginam, Chinagorom Judith. (2020)." *Effecy of fiscal policy on economic growth in Nigeria: 1987-2017"*, Zik Journal of Multidisciplinary Research: Volume 2, pp. 20-30.
- Andrews D. Agblobi and Charity Aborjoe. (2019).*"The Effects of Fiscal Policy on Ghanaian Economy"*, European Journal of Business and Management Vol.11, No.26, pp.146-150.
- Chukwuemeka Nwamuo. (2020).*"Impact of Fiscal Policy on the Economic Growth in Nigeria: An Empirical Analysis"*, European Journal of Business and Management Vol.12, No.12, pp.37-50.
- Cookey, Boma Clement and Okorie, Stanley. (2020).*"Fiscal Policy and Economic Growth in Nigerian Economy"*, International Journal of Research and Innovation in Social Science (IJRISS) |Volume IV, Issue IV, pp.218-225.
- Daniel M, Amanja and Oliver Morrissey. (2005). *" Fiscal Policy and Economic Growth in Kenya"*, CREDIT Research Paper, Centre for Research in Economic Development and International Trade, School of Economics, University of Nottingham, No. 05/06, pp.1-51.
- Dumisani Pamba. (2022).*"The Effectiveness of Fiscal Policy on Economic Growth in South Africa: An Empirical Analysis"*, School of Accounting, Economics and Finance, University of KwaZulu-Natal, Westville, Durban, South Africa, pp.1-24.
- Emad Attia Mohamed Omran. (2017*)."The impact of fiscal policy on output: A case study of Egypt"*, Tallinn University of Technology School of Business and Governance, Department of Economics and Finance, pp1-74.
- Ghulam Sarwar and Noman Riaz Chaudhry. (2017).*"Impact of Fiscal Policy on Economic Growth in Pakistan*", International Journal of Scientific & Engineering Research, Volume 8, Issue 11, pp.142-148.
- Hoa Thi Nguyen. (2022).*"Government Expenditure and Economic Growth in Vietnam: Does Public Investment Matter in The Long-Term?"*, Journal of Accounting and Investment Vol.23, No.2, pp.310-329.
- Hussin Abdullah, Lim Chia Yien, Muhammad Azam. (2019).*"The Impact of Fiscal Policy on Economic Growth in Asean-5 Countries"*, Int. J Sup. Chain. Mgt, Vol. 8, No. 1, pp754-760.
- Mabel Addai1, Elsie Odame-Amoah, Oguejiofor Uchenna Felicia, Mohammed DAOUDI. (2023).*" The impact of fiscal policy on economic growth in Algeria: Empirical Study using SCAR model "*, Les Cahiers du Cread -Vol. 39 - no .2, pp.37-61.

- Omar Al_kasasbeh, Amro Alzghoul, Hasan Alhanatleh. (2022)." *The impact of fiscal policy and trade liberalization on economic growth: evidence from structural breaks for Jordan"*, Intern. Journal of Profess. Bus. Review, vol. 7, no. 6, p. 01-16.
- Sabira Dilawar1, Afifa Sadar Ud Din, Aiman Javaid, Sadam Hussain, Ayesha Ambreen. (2020)."*Impact of Fiscal Policy on GDP Growth Rate: a Case of Pakistan"*, International Journal of Management, Accounting and Economics,Vol. 7, No. 4,pp. 213-229.
- Syed Mumtaz Ali Kazmi, Syed Muhammad Imran, Hassan Mujtaba Nawaz Saleem. (2019)."*Estimating the Effects of Fiscal Policy on Economic Growth in Pakistan: A Time Series Analysis"*, *South Asian Review of Business and Administrative Studies Vol. 1, No.2, p*p.67-80.
- Unigwe Sophia Chinenye. (2021)." *Impact of fiscal policy on Economic growth in Nigeria"*, Being a Project Submitted to the department of economics, college of Humanities, Management and Social Sciences Economics Department, In Partial Fulfillment of the requirements for the award of degree of Bachelor of science. Mountain top University, Ibafo, Ogun State, Nigeria, pp, 1- 49.
-Ekua Baiden-Amissah Bentsiwaa, Ebenmelu Chidiebere Blessing. (2022)."*The Role of Fiscal Policy in the Development of the Ghanaian Economy",* Open Journal of Business and Management, No. 10, pp. 778-788.
-Remigius Chinwoke Ejinkonye, Blessed Chukwuagoziem Nwankwo and Edith Nkiruka Mazeli. (2023)." *Effect of fiscal policy on economic growth Nigeria: 2001- 2021"*, *Journal of the Management Sciences, Vol. 60 (2), pp* .242-255.
- Shahid Ali and Naved Ahmad. (2010)."*The Effects of Fiscal Policy on Economic Growth: Empirical Evidences Based on Time Series Data from Pakistan"*, The Pakistan Development Review 49:4 Part II, pp. 497–512.
- Stella Spilioti. (2015). *"The relationship between the government debt and GDP growth: evidence of the Euro area countries"*, Investment Management and Financial Innovations, Volume 12, Issue 1, pp, 174-178.
- Valdrin Misiria Fisnik Morinab Halit Shabanic. (2021)."*The Impact of Public Debt on Economic Growth: Evidence from Kosovo (2007-2019)"*, Journal of Accounting, Finance and Auditing Studies 7/4. pp: 119-133.
- James Ochieng Babul, Symon Kiprop, Aquilars M. Kalio, Mose Gisore. (2015). *"Effect of domestic debt on economic growth in the east African Community"*, American Journal of Research Communication., Vol 3(9), pp73-95.
- Felix Chitera. (2020)."*The Impact of Domestic Debt on Economic Growth in Malawi"*, A Dissertation presented to The Development Finance Centre (DEFIC) Graduate School of Business University of Cape Town In partial fulfilment of the requirements for the degree of Master of Commerce in Development Finance, pp:1-60.
- Shaliza Azreen Mohd Zulkifli, Izzatu Syazwani Abd Karim, Rozihanim Sheikh Zain and Chen Jen Eem. (2022)."*The Impact of Government Debt on Malaysia's Economic Growth"*, ESTEEM Journal of Social Sciences and Humanities, Vol. 6, No. 1, pp: 15-29.
- Naeem AKRAM. (2017)." *Role of public debt in economic growth of Sri Lanka: An ARDL Approach"*, Pakistan Journal of Applied Economics, Vol.27 No.2, pp:(189-212).
- Talknice Saungweme and Nicholas M. Odhiambo. (2021)."*Relative Impact of Domesticand Foreign Public Debt on Economic Growth in South Africa"*, Journal of Applied Social Science, Vol. 15(1), pp:132– 150.
- Kondrat, I., Pozniakova, O., & Chervinska, O. (2019)."*The Impact of PublicDebt on Economic Growth in Ukraine"*. Annales Universitatis Mariae Curie-Skłodowska, sectio H –Oeconomia, Vol. 53, No. 4. pp91-100
- Dar, Atul A. & Amir Khalkh Ali, Sal. (2014)." On the impact of public debt on economic growth*",* Applied Econometrics and International Development Vol. 14-1, pp: 21-32.
- Sahar M. Abdel-Haleim. (2020)."*Public Debt and Economic Growth in Egypt: A Vector Auto-regression Approach*", Egypt's Future Outlook: The Search for a New Balances [BAEPS Conference: 24, PP:1-30.
- Salima Alfred. (2020)."*The effect of public debt on economic growth in Tanzania"*, Master of science in accounting and finance the University of Dodoma, pp 1-80.
- Amara Akram Khan, Abdur Rauf, Mirajul-haq, Nighat Anwar.(2016)."*The Impact of Public Debt on Economic Growth of Pakistan"*, International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences, Vol. 5, No. 2, pp: 46-56.
- Peter N. Mba, Denis N. Yuni and Chukwuedo S. Oburota. (20130, "*Analysis of domestic debt: Implication for economic growth in Nigeria*", Global Journal of Social Sciences, Vol. 12, pp. 1-9.
- Nestor Comla Bossou & 2Ebikela Suoyai Duke. (2020)."*Effect of Domestic Debt on Economic Growth in Nigeria*", International Journal of Innovative Finance and Economics Research 8(2), 42-47.
- Donatus O. Onogbosele1 and Mordecai D. Ben. (2016)."*The Impact of Domestic Debt on Economic Growth of Nigeria"*, Asian Research Journal of Arts & Social Sciences,1(3), pp, 1-13.
- Madhuhansi, W.G.C. and Shantha, A.A. (2021)."*The Effects of Public Debt on Economic Growth in Sri Lanka"*, Sri Lanka Journal of Social Sciences and Humanities Volume 1 Issue 1, pp: 33-41.
- Ozolina C.E Haffner, Alfred J.H. Aruna and Kormay Adams. (2017*)."The effects of public debt on economic growth in Sierra leone; An empirical investigation",* West African Journal of Monetary and Economic Integration, Vol. 17 No. 2, pp1-24.

- Mirajul Haqa, Amara Akram Khanb, and Muhammad Akramc. (2020).*"Public Debt, Private Investment, and Economic Growth: Empirical Evidence from Pakistan"*, IIIE Journal of Economics and Finance Volume 1, Issue 2: PP35-47.
- Hemantha Kumara. (2013).*"Public Debt and Economic Growth in Sri Lanka: Is There Any Threshold Level for Pubic Debt?"*, Economics & Management Series EMS: PP1-22.
-1Rabia Atique and 2Kamran Malik. (2012).*"Impact of Domestic and External Debt on the Economic Growth of Pakistan"*, World Applied Sciences Journal ,20 (1), pp: 120-129.

- ملاحق:

الجدول (1): يوضح التطور في أدوات السياسة المالية والناتج المحلي الإجمالي

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي(1)	الإنفاق العام(2)	النسبة (2)/(1)*100	الإيرادات الضريبية(3)	النسبة (3)/(2)*100
1980	9950.2	5761.6	5.7904	805.1	13.9735
1981	8869.5	6389.6	72.0401	1089.9	17.0574
1985	8050.2	3905.4	48.5130	766.7	19.6317
1990	92845	27520	29.6408	691.5	0.74479
1995	124740	46290	37.11239	1053.8	8.447972
2000	17620	5403.2	30.66515	1181.4	6.704881
2005	664507	213430	32.11855	1837.3	0.276491
2010	873750	544988	62.37345	4368	0.499914
2011	391711	233665	59.6524	1264.5	0.322815
2012	1006273	539416	53.60533	1682.9	0.167241
2013	958233	652835	68.12905	1928.7	0.201277
2014	730008	438142	60.01879	1635	0.22397
2015	672891	360149	53.52264	1514.4	0.002251
2019	968356	458130	47.31008	2269	0.234315
2020	650000	273100	42.01538	2323.5	0.357462
2021	179670	857759	47.7408	2251.1	1.252908
2022	220210	1278744	58.0693	3841.1	1.74429
2023	199940	1257264	62.88206	4225.4	2.113334

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على:

1- مصرف ليبيا المركزي (إدارة البحوث والإحصاء)" النشرة الاقتصادية"، أعداد مختلفة.

2- مصرف ليبيا المركزي، "التقرير السنوي"، سنوات متفرقة.

3- مركز بحوث العلوم الاقتصادية (2010)، "البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة (1962-2006)"، بنغازي ليبيا.

4- البنك الدولي، (2024)، (https://data. Albank aldawli. org/ indicator: [29 /6 / 2024]).

جدول (2): يوضح ملخص لنتائج اختبارات جذور الوحدة "Unit Root Tests"

		ADF					PP				
		Gdp	Cs	Ds	Dtax	Tax	Gdp	Cs	Ds	Dtax	Tax
المستوى	ثابت	-1.634 (0.456)	1.585 (0.999)	-2.654 (0.090)	-1.612 (0.467)	-1.9685 (0.299)	-1.573 (0.487)	-3.962 (1.000)	-2.597 (0.101)	-1.575 (0.486)	-1.698 (0.424)
	ثابت وتجاه	-1.729 (0.720)	-0.268 (0.988)	-3.154 (0.107)	-2.359 (0.394)	-3.7114 (0.032)	-1.729 (0.270)	0.156 (0.996)	-3.139 (0.110)	-2.325 (0.411)	-3.656 (0.036)
	لا ثابت ولا تجاه	-1.108 (0.238)	2.406 (0.995)	-1.917 (0.0535)	-0.304 (0.570)	0.5893 (0.8397)	-1.077 (0.250)	5.340 (1.000)	-1.769 (0.073)	0.057 (0.695)	0.112 (0.7129)
الفرق الأول	ثابت	-7.337 (0.000)	-4.654 (0.000)	-8.271 (0.000)	-5.297 (0.000)	-9.547 (0.000)	-7.329 (0.000)	-4.503 (0.000)	-8.298 (0.000)	-5.193 (0.000)	-9.727 (0.000)
	ثابت وتجاه	-7.331 (0.000)	-5.073 (0.000)	-8.179 (0.000)	-5.274 (0.000)	-9.692 (0.000)	-7.333 (0.000)	-4.891 (0.001)	-8.206 (0.000)	-5.145 (0.000)	-10.281 (0.000)
	لا ثابت ولا تجاه	-7.426 (0.000)	-4.397 (0.000)	-8.353 (0.000)	-5.292 (0.000)	-9.530 (0.000)	-7.416 (0.000)	-4.267 (0.000)	-8.379 (0.000)	-5.052 (0.000)	-9.568 (0.000)

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على: مخرجات البرنامج الإحصائي Eveiews.13.

ملاحظة: الأرقام بين الأقواس تشير إلى مستوى المعنوية (Probability).

جدول (3): يوضح ملخص نتائج اختبار "Johansen cointegration tests"

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized	**Eigenvalue**	**Trace**	**0.05**	**Prob.****
None *	0.8089374906605586	115.1392186185239	69.81888751890228	0.000
At most 1 *	0.417133369284298	48.9330334005447	47.85612715799575	0.0395
At most 2	0.3506864779725121	27.34115809722363	29.7970733405924	0.0936
At most 3	0.2110313968701228	10.0675743317108	15.49471287604062	0.2756
At most 4	0.01455366269043005	0.5864242447986412	3.84146549826895	0.443
Trace test indicates 2 cointegrating equation(s) at the 0.05 level				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Max-eigenvalue)				
Hypothesized		**Max-Eigen**	**0.05**	**Prob.****
No. of CE(s)	**Eigenvalue**	**Statistic**	**Critical Value**	**Critical Value**
None *	0.8089374906605586	66.20618521797925	33.87686661827665	0.000
At most 1	0.417133369284298	21.59187530332108	27.5843377898994	0.2421
At most 2	0.3506864779725121	17.27358376551283	21.13161629675853	0.1595
At most 3	0.2110313968701228	9.481150086912159	14.26460015319721	0.2483
At most 4	0.01455366269043005	0.5864242447986412	3.84146549826895	0.4438
Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating equation(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: مخرجات البرنامج الإحصائي Eveiews.13.

جدول (4) يوضح ملخص لنتائج اختبار "VAR Lag Order Selection Criteria"

Lag	*LogL*	*LR*	*FPE*	*AIC*	*SIC*	*HQ*
0	-1932.420	NA	7.622e+34	94.50828	94.71725	94.58437
1	-1810.136	208.7777	6.69e+32	89.76271	91.01654	90.21929
2	-1760.616	72.46695	2.14e+32	88.56666	90.86535	89.40371
3	-1692.228	83.40070*	3.00e+31*	86.45014*	89.79370*	87.66768*

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: مخرجات البرنامج الإحصائي Eveiews.13.

جدول (5) يوضح ملخص لنتائج اختبار السببية لـ "Granger"

Null Hypothesis:	**Obs**.	**F-Statistic**	**Prob**.
Cs does not Granger Gause Gdp	41	1.13940	0.3471
Ds does not Granger Gause Gdp	41	3.67079	0.0215
Tax does not Granger Gause Gdp	41	2.94958	0.0465
Dtax does not Granger Gause Gdp	41	2.30095	0.0947

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: مخرجات البرنامج الإحصائي Eveiews.13.

جدول (6): يوضح تقدير العلاقة في الأجل القصير باستخدام "Vector Error Correction Model"

D(GDP)	= - 0.4748492676029425*** (GDP$_{-1}$ + 27.6416914579* TAX$_{-1}$ + 23.8590130583* DTAX$_{-1}$ - 5.82481680268* DS$_{-1}$ - 2.75099771359* CS$_{-1}$ - 14251.9786985) + 0.4855503154446516*** D(GDP$_{-1}$) + 0.8138880448483276*** D(GDP$_{-2}$) + 0.8283973292086504*** D(GDP$_{-3}$) - 3.320689625472944 D(TAX$_{-1}$) - 4.631715353525021 D(TAX$_{-2}$) - 6.461879011983179 D(TAX$_{-3}$) - 14.75423477547562* D(DTAX$_{-1}$) - 13.00742153707852 D(DTAX$_{-2}$) + - 25.81584271529437* D(DTAX$_{-3}$) - 2.945565528493039*** D(DS$_{-1}$) + 1.189562033179419 D(DS$_{-2}$) + 1.363636871628452 D(DS$_{-3}$) + 0.4046510560135869 D(CS(-1)) - 3.202283904198186*** D(CS(-2)) - 3.126473440475458*** D(CS$_{-3}$) + 5231.957290702131***

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: مخرجات البرنامج الإحصائي Eveiews.13.

جدول (7): يوضح ملخص لنتائج اختبارات تشخيص البواقي للنموذج المقدر في الأجل القصير

Residual Diagnostic Tests	**Obs.R Square**	**Prob**.	**Result**
Breusch-Godfrey Serial Correlation: LM	7.437691	0.0592	**No**
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan- Godfrey	20.91026	0.4024	**No**
Normality Test	Jarque-Bera	0.661554	**No**

الشكل 1: يوضح نتيجة اختبار (CUSUM) لاستقرار النموذج المقدر

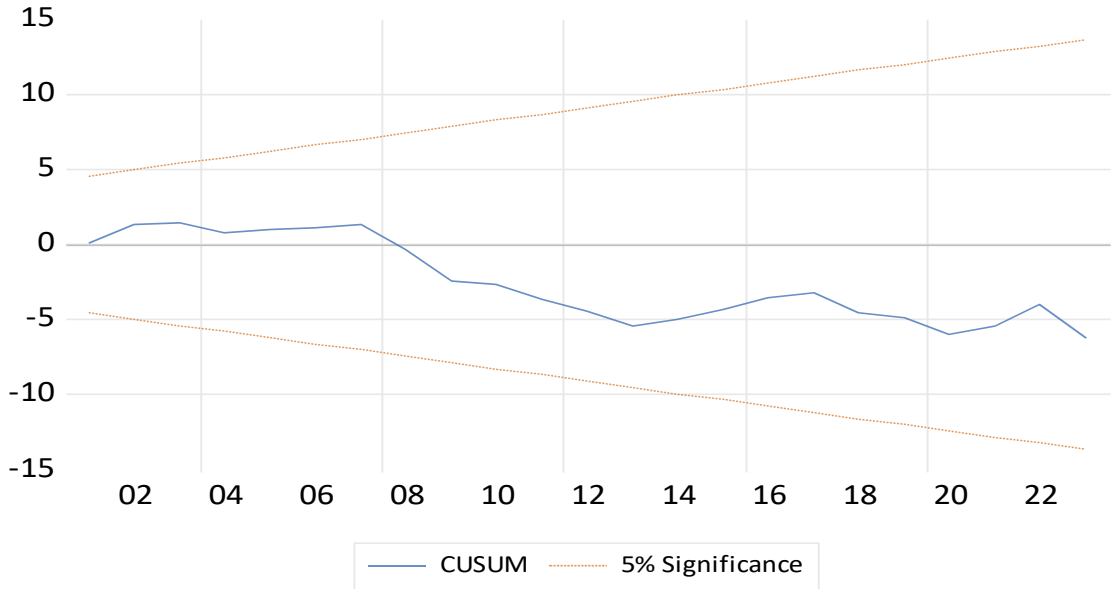

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eveiews.13.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوبAPA:

سامي ساسي، يوسف مسعود. (2025). تحليل وقياس فاعلية أدوات السياسة المالية في النمو الاقتصادي بليبيا ، مجلة رؤى اقتصادية، 15(02)، جامعة الوادي، الجزائر، ص.ص 19-39 .

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري 4.0 رخصة عمومية دولية (CC BY-NC 4.0).

Roa Iktissadia Review is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license** 4.0 International License. Libraries Resource Directory. We are listed under Research Associations category